الشاهين والصقعبي: الحبس سنتين وغرامة 3000 دينار للمتشبه بالجنس الآخر

أسامة الشاهين

عبدالعزيز الصقعبي

أعلن النائبان أسامة الشاهين ود. عبدالعزيز الصقعبي عن تقدمهما باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم «198 مكررا» إلى القانون رقم «16» لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«المادة الأولى»

تضاف مادة جديدة برقم «198 مكرراً» إلى القانون رقم «16» لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء نصها الآتي:

«يكون متشبهاً كل من ظهر من الذكور مرتدياً زياً نسائياً أو مستخدماً مساحيق التجميل بما يظهره بمظهر الإناث، وكل أنثى ظهرت مرتدية الزي الرجالي بما يظهرها بمظهر الذكور بحسب العرف السائد بالدولة، وكذلك كل من أجرى من الجنسين عمليات أو إجراءات تجميلية بأي صورة أو استخدم أي عقاقير طبية أو غير طبية مرخصة كانت لاستخدامات أخرى أو غير مرخصة بقصد تغيير مظهره متشبهاً بالجنس الآخر على خلاف طبيعته.

وعلى جهة التحقيق إحالة المتهم للطب الشرعي لإثبات أن التشبه مكتسب وذلك خلال 24 ساعة من تاريخ عرضه عليها، ولا يترتب البطلان على مخالفة هذا الميعاد.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة مالية لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع إلزام المحكوم عليه بإزالة مظهر التشبه.

وتكون العقوبة الحبس بما لا يجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على سبعة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إن كان المتهم يتولى وظيفة عامة أو تعليمية، مع إلزام المحكوم إليه بإزالة مظهر التشبه».

«المادة الثانية»

على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء – كلٌ فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية على النحو الآتي:

لما كانت المحكمة الدستورية قد أصدرت حكمها في طعن دستوري منظور أمامها في إحدى القضايا عن متهم وفق أحكام القانون رقم «36» لسنة 2007 بشأن المادة «198» من قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960 إثر ضبطه متشبها بالنساء، وبينت المحكمة أن قضاءها بعدم دستورية التعديل وفق القانون سالف الذكر أسباب حكمها بالآتي:

«التعديل الذي جاء به القانون رقم 36 لسنة 2007 على المادة 198 من قانون الجزاء قد أضاف إلى الأفعال المعاقب عليها بموجب تلك المادة فعلا جديدا هو «التشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور»، من دون أن يتضمن النص معيارا موضوعيا منضبطا يتعين مراعاته لتحديد ذلك الفعل المؤثم قانونا، وما يعد تشبها بالجنس الآخر وما لا يعد كذلك، بل جاءت عبارته بالغة العموم والاتساع يمكن تحميلها بأكثر من معنى، على نحو قد تتعدد معه تأويلاتها».

وعلى ضوء ما أوردته المحكمة الدستورية يكون لزاما على المشرع إصدار تشريع جديد يعالج ما نوهت عنه المحكمة والتي أكدت السلطة التقديرية للمشرع في تحديد الجرائم، ولمبررات ذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليحدد بشكل واضح وفق الضوابط موضوعية الاستدلال على جريمة التشبه بالجنس الآخر وماهية العقوبات المفروضة في حال ثبوتها، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» رواه البخاري».

والتزاما بحرمة ذلك في الشريعة الإسلامية وينص الدستور الكويتي في المادة الثانية على أن «دين الدول الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

بعد تزايد تأثير بعض القوى لعزل الدولة

الحمد: هناك من يحاول أن يجعل الكويت بلداً من لون وفكر واحد ليعزلها عن العالم

أحمد الحمد

قال عضو مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد إن محاولات بعض القوى السياسية والمجتمعية لتحويل الكويت إلى مجتمع من لون واحد وفكر واحد يتنافى مع أبسط مقومات الدولة السليمة التي تستمد قوتها من التنوع والنسيج الاجتماعي المتناسق بتنوعه واختلافاته، مشدداً على أن الكويت كانت على مر العصور دولة متسامحة تقبل الآخر، وعرف الكويتيون منذ مئات السنين بتواصلهم الاجتماعي مع العالم وإيجاد علاقات متميزة مع الشعوب مع المحافظة على التقاليد الكويتية الأصيلة والموروث الشعبي الغني والشريعة الإسلامية السمحاء التي لا تقصي أحداً ولا تقلل من شأن أحد.

وأضاف النائب الحمد بأن هذه المحاولات المستميتة من البعض تأتي في وقت تتجه فيه كل دول الجوار إلى الانفتاح الثقافي والاجتماعي والتواصل مع شعوب العالم بشكل يجعلها أكثر قوة وتأثيراً بدلاً من أن تنغلق على نفسها وتغلق الأبواب مع العالم لتصبح معزولة متخلفة ضعيفة، مستشهداً بما حققته دول الإقليم من تطورات كبيرة في فترة قياسية وبشكل مثير للإعجاب والاهتمام.

وبين النائب الحمد بأن الدول الخليجية الأخرى استطاعت في السنوات الأخيرة تحقيق شراكات إقليمية وعالمية وبات لها وزنها المهم من خلال التواصل المثمر دون المساس بالعقائد والتقاليد الاجتماعية الصحيحة، مبيناً بأن تعصب بعض القوى وتأثيرها على القرار الحكومي بأشكال مختلفة ستنعكس بشكل سلبي كبير وسيخرج الكويت من قائمة الدول التي تسعى إلى التطور والتنمية، ومشدداً بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بشكل داخلي منفصل ومنعزل عن العالم لأنها ستفقد جوهرها أصلاً في حال الانعزال والإنغلاق.

وأكد النائب الحمد على أن هذه المحاولات أيضاً تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الذي دعا إلى التواصل والتسامح، مشيراً إلى أن الرسالة المحمدية قبلت الجميع واحتوتهم ولم تكفر أحداً ولم تطرد أحداً وأعطت الأمن والأمان لغير المسلمين بما كان له الاثر الكبير في دخول الإسلام كدين محبة وتسامح وسلام وليس كدين إقصاء وانعزال وانفصال.

وختم النائب الحمد مشدداً على ضرورة الخروج من هذه المرحلة التي يمكن أن تعزل الدولة بشكل سريع وأكيد، حيث لا مكان اليوم في عالمنا لدولة منفصلة معزولة لا تتواصل مع العالم وتضع العراقيل في وجه كل من يريد التواصل معها في إطار المصالح المشتركة مع الحفاظ على خصوصيات المجتمع وعقائده!

من جهة أخرى وجه النائب أحمد الحمد 3 أسئلة إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، حول مشاريع تطوير التعليم بالخطة الإنمائية، وملامح التطوير التي تعمل الوزارة عليها أو تنوي القيام بها في المستقبل القريب، والربط الآلي بين المناطق التعليمية وديوان عام الوزارة.

ونصت الأسئلة على ما يلي:

السؤال الأول

يُعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير المجتمعات والدول وتنميتها، ولما لوزارة التربية من دور أساسي في هذا الشأن، والتي يُصرف من اعتماداتها المالية بمختلف أبواب الميزانية للمصروفات بما يقارب 1.971 مليون دينار، والتي تمثل ما نسبة 9.2 ٪ من المصروفات العامة للدولة والبالغة 21.292 مليون دينار خلال السنة المالية 2020/2021.

ونظرا للتأخر الكبير في ترتيب دولة الكويت في جودة التعليم وفق التصنيف العالمي والعربي والخليجي رغم المبالغ العالية التي تتحملها الدولة والمتمثلة بالميزانية المصروفة على مختلف الأبواب في وزارة التربية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

صورة ضوئية من قرارات الفرق واللجان المشكلة من المركز الوطني لتطوير التعليم، وما صُرف عليها مدعما بالمستندات، والإنجازات التي نتجت عن تشكيلها.

–2 التكاليف المالية التي تحملتها الميزانية العامة للدولة من مصاريف جارية سنويا لإيجار مقر للمركز الوطني لتطوير التعليم منذ إنشائه حتى تاريخه، وبيان الموقع المؤجر، والأماكن والمواقع غير المستغلة والتابعة للوزارة.

–3مشاريع تطوير التعليم بالخطة الإنمائية للدولة للمركز الوطني، مع تحديد الاعتمادات المالية لها، وفترة البدء والمراحل التي مرت بها قبل جائحة كورونا وفي أثنائها حتى تاريخه، ونسبة الإنجاز، مع تحديد الفترة المتوقة للانتهاء لكل منها، والأسباب في حال عدم الإتمام.

4 – الأهداف التي حُققت من تلك المشاريع، وتأثيرها على التصنيف العالمي لجودة التعليم لدولة الكويت، وما صُرف من اعتمادات الميزانية.

5 – ما اختصاصات المركز الوطني لتطوير التعليم وكذلك قطاع البحوث والمناهج التربوية في الوزارة ودورهما في تطوير المنظومة التعليمية؟ مع تزويدي بجدول يوضح أداء المهام لكل منهما، وهل يوجد تداخل بالاختصاصات بينهما؟

6 – أهداف مشروع المنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم في شأن تطوير وتحسين مخرجات التعليم، وهل حُققت؟ ومتى بدأ المشروع؟ وما الأعباء المالية التي تحملتها الدولة عنه؟ مع تحديد تأثيرها على مخرجات التعليم.

السؤال الثاني

نظرا لوجود عدد كبير من الإخفاقات في مجال التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي ظهرت بوضوح بنتائج التصنيفات العالمية للتعليم في الكويت، وفي أزمة كوفيد 19 التي أثبتت بوضوح أنه لا توجد مواكبة فعالة لمتطلبات العصر في خطط الوزارة للمستقبل.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أهم ملامح التطوير التي تعمل الوزارة عليها أو تنوي القيام بها في المستقبل القريب؟

2 –خلال أزمة جائحة كوفيد 19 تبين ضعف الاستعداد في إدارة الأزمات بالشكل المناسب في الوزارة، حيث توقفت عملية التعليم والتعلم لفترة طويلة بدلا من التوجه فورا للتعليم الالكتروني عن بعد، فما أهم أسباب هذه الإخفاقات؟ وهل هناك خطط ومشاريع بحثية لدراسة وتحليل هذه الأسباب وغيرها التي أدت إلى هذه الإخفاقات المتعددة والتي تجلت بوضوح في أزمة كوفيد 19 على الرغم من الميزانية العالية للتعليم؟ وهل هناك مبادرات حالية أو مستقبلية في الوزارة لاستشراف المستقبل والاستعداد له بعدد من السيناريوها المحتملة والتي تساعد على إدارة الأزمات المستقبلية بشكل مناسب؟

–3ما أهم الأسباب التي جعلت الكويت متخلفة عن ركب جاراتها في التصنيفات العالمية للتعليم؟ وهل هناك مشاريع أو لجان مسؤولة في وزارة التربية لتطوير مستوى التعليم لتحقيق المنافسة العاملية؟ وما مجالات الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت أو ستجريها الوزارة من خلال دورها في البحث العلمي لاستشراف مستقبل التعليم في دولة الكويت وتطويره في حال وجود مثل هذه الأبحاث؟

–4ما أهم الإنجازات التي حققها المركز الوطني لتطوير التعليم؟ وما تقييمها؟ وما التحديات أو الإخفاقات التي واجهها؟ وما أهم مشاريعه أو مبادراته المستقبلية لتطوير التعليم في الكويت؟

– هل هناك تقييم علمي موضوعي لجودة الأبنية في المدارس الحكومية في الكويت؟ وهل هناك أي توجه لتطوير هذه الأبنية أو تغيير بعضها التكون مناسبة للعملية التعليمية القادرة على المنافسة العالمية؟

5 – غيرت التكنولوجيا والتقنيات التعليمية ملامح المناهج التعليمية الحكومية في الكويت؟ وهل هناك أي توجه لتطوير هذه الأبنية أو تغيير بعضها لتكون مناسبة للعملية التعليمية القادرة على المنافسة العالمية؟

–6غيرت التكنولوجيا والتقنيات التعليمية ملامح المناهج التعليمية وأنماط التعلم وحتى مكان وزمان التعلم في كثير من المدارس والجامعات العالمية في فترة ما قبل كوفيد 19، لكن تأثير التكنولوجيا والتقنيات التعليمية في النظام التعليمي الكويتي كان محدوداً جدا بدليل الشلل الذي أصاب النظام التعليمي أثناء الجائحة، فهل هناك خطط حالية أو مستقبلية تعزز دور التكنولوجيا والتقنيات التعليمية في التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي؟

7 – ما مشاريع أو خطط الوزارة في تحقيق رؤية كويت جديدة في مجال المنافسة العالمية؟ وما أهم مشاريع أو مبادرات الوزارة للحفاظ على الهوية الاجتماعية وترسيخ القيم في ظل سرعة المتغيرات والتحولات العالمية التي تسببها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؟ وهل ترى الوزارة بوضوح ملامح المستقبل للأجيال القادمة وتعمل على الاستعداد لها من الآن؟

–8 ما رؤية وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي؟ وهل سيعمل على ثورة تعليمية أم سيعمل على البناء السابق مع بعض الإصلاحات؟ وهل هناك أي تصورات أو سيناريوهات مستقبلية سيعمل على عرضها وتحقيقها في الفترة المقبلة؟

السؤال الثالث

نظرا لما لوزارة التربية من أهمية في إدارة النظام التعليمي على مستوى دولة الكويت، وكذلك تخصيص الاعتمادات الصرفية لها لتطبيق ذلك النظام وبشكله المتكامل في الجوانب التعليمية والفنية والإدارية والمالية كافة، والدور المهم في الرقابة على كافة أعمال الوزارة لتحقيق الأهداف المنشودة وفق الخطط والبرامج المعدة، وما تم إنجازه والصرف عليه، وقيام كل قطاع بالوزارة بالدور المنوط به.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل أتلفت الوزارة كميات من الكتب المدرسية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تحديد الكميات والنوعيات والتكلفة المالية التي تحملتها الميزانية العامة للدولة لطباعتها خلال السنوات المالية الثلاث السابقة، مع إرفاق المستندات المثبتة.

2 –هل تدفع الوزارة إيجارات لأماكن غير مستغلة عن سكن المعلمات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تحديد عددها، والقيمة الإيجارية لها شهريا وسنويا، والتي تتحملها الميزانية العامة للدولة لكل منها بجميع المواقع التابعة للوزارة.

3 – هل يوجد ربط آلي للأمور الإدارية والمالية بين المناطق التعليمية وديوان عام الوزارة؟ في حال عدم التوافر، يرجى بيان الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟ وما المشاكل الإدارية والمالية في شأن التنسيق بين المناطق وديوان عام الوزارة والناتجة عن التباعد بينهما؟ ومتى يتم الإتمام للربط بينهما؟

–4 الوظائف الإشرافية الشاغرة في مختلف قطاعات الوزارة، وعددها وأنواعها، وأسباب عدم التعيين فيها وفق الهيكل التنظيمي المعتمد لوزارة التربية.

الطريجي يسأل الكندري عن ضوابط منح السكن الوقفي للأئمة والمؤذنين

عبدالله الطريجي

وجه النائب الدكتور عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري استفسر فيه عن ضوابط وشروط وآلية حصول الأئمة والمؤذنين على السكن الوقفي، وأعداد الحاصلين على السكن الوقفي من الأئمة والمؤذنين غير الكويتيين.

وقال: «ما مدى صحة منح إمام مسجد من جنسية عربية يعمل مع الوزارة بعد أن تجاوز عمره السن القانوني شقتين إحداهما لسكنه الخاص والأخرى تسكن فيها زوجة ابنه وأولادها؟»

خالد العتيبي للرشيد: ما المبررات التي دعت مجلس «الكويتية» إلى توزيع مناصب في الشركات التابعة على أعضائه؟

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد،عن الأسباب والمبررات التي دعت مجلس إدارة الخطوط الكويتية إلى توزيع مناصب في الشركات التابعة على أعضائه.

ونص السؤال على ما يلي:

بخصوص مخالفة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية للقوانين واللوائح الإدارية وتنصيب أحدهم نفسه بمنصب الرئيس التنفيذي بالتكليف، بجانب تنصيب أحدهم رئيسا لمجلس إدارة شركة الأنظمة الآلية "IT" والثالث نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارة شركة خدمات الطيران "كاسكو" وهو موظف سابق "دائرة التجهيزات والإسكان بالخطوط الجوية الكويتية".

علما بأن جميع مجالس الإدارات السابقة لم تنتهج هذا النهج ولم يسبق لهم أن تقلدوا تلك المناصب في الشركات التابعة درءا للشبهات وأن مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية يعد الجمعية العمومية لتلك الشركات التابعة وهو المسؤول قانونا عن محاسبة هذه الشركات في حال حدوث أي خسائر أو تجاوزات، وكان من المفترض أن يكون التعيين من الداخل أو الخارج من أصحاب الاختصاص والخبرات المتميزة في تلك الشركات التابعة للشركة، ولا يتم توزيع المناصب بهذه المحاصصة النفعية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأسباب والمبررات التي دعت مجلس إدارة الشركة إلى توزيع تلك المناصب في الشركات التابعة على أعضائه؟

–2 صورة ضوئية من قرارات التعيين المشار إليها أعلاه وهل اعتمدت من الملاك "الهيئة العامة للاستثمار"؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الاعتماد.

3 – هل هذه التعيينات تتوافق مع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وخصوصا للمواد 54 و 55 و 56؟

4 – صورة ضوئية من مؤهلات من شغلوا مناصب من أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التابعة وخبراتهم، وهل تتوافق مع المناصب التي عينوا فيها؟

–5 صورة ضوئية من قرارات تعيين أعضاء مجالس الشركات التابعة، وآلية اختيارهم، وهل اعتمد تعيينهم من الجمعية العمومية للهيئة العامة للاستثمار؟ إذا كانت الإجابة النفي فما الأسباب؟

6 – هل صحيح أن رئيس مجلس إدارة الشركة والأعضاء يتدخلون في الإدارة التنفيذية وقراراتها؟

7 –هل هناك تضارب بين صلاحيات رئيس مجلس الإدارة وصلاحيات الرئيس التنفيذي؟ وهل تتوافق مع قانون الشركات والحوكمة وفصل السلطات؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

8 – هل صحيح أن شركة خدمات الطيران "كاسكو" أبرمت صفقة شراء لعدد 4 بنايات في منطقة صباح السالم كل بناية فيها 16 دورا بمبلغ 18 مليونا و800 ألف دينار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الغرض من شراء تلك البنايات؟ وهل كان شراؤها وفق اللوائح والنظم؟ مع تزويدي بكامل المستندات المتعلقة بهذه الصفقة.